

سليم مصر، البنية القانونية، لطلاب

السنة الثانية التجاري بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢٢

إجابة السؤال الأول:

أ- عدم جواز الحجز على المشروع أو فرض الحراسة عليه إلا بقرار قضائي.

ب- عدم نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة ويتعين عادل ونصف السعر الرابع بتاريخ الاستحصال.

ج- عدم إضاعة المشروع لأي أعيان جديدة نالمة عند قرارات وتساميم وبلاغات غير واردة في الدليل الإجرائي المعمول به ومنه تقدم طلب الاستحصال.

د- عدم إلغاء إجازة الاستحصال إلا بعد إندثار المستثمر وإخطاؤه مرهله لإزالة المخالفة.

إجابة السؤال الثاني:

الاستثمارات قصيرة الأجل: يقصد لمدة سنة فأقل وتتحدد فيها العقود والتزامات طرفي الاستثمار بدقة. بينما الاستثمارات طويلة الأجل، فهي تقصد لمدة تزيد عن سنة وتستخدم لإنشاء أو تمويل مشروعات إنتاجية ولا تكون العقود والاتفاقيات محددة بدقة لأنها قابلة للتغيير والتعديل بإتفاضة الطرفين.

إجابة السؤال الثالث:

الأعضاء الضريبيين: هو تنازل الدولة عن حصص الضريبة عن إبراد ضامع أصلاً للضريبة، بينما عدم الخضوع للضريبة يعني عدم وجود هزيبته أساساً لعدم وجود نص قانوني بذلك.

إجابة السؤال الرابع:

قد تلجأ الشركات للالتفاف على سياسة الحوافر الضريبية إلى تغيير تسمية الشركة للاستفادة من عدم دإخطاء جديدة أو تغير الشركة

شكركم الطائفي أو كغير موقع المشروع أو التوسع على مراحل أو الاندماج و  
النصفية للاحتفاظ منه إجازة جديدة أو قد تجزأ الشركة الكبيرة إلى وحدات  
صغيرة لتفيد من كفاءتها خاصة لمصلحة المنشآت الصغيرة. وقد تحول  
الشركة أرباحها إلى المناطق السامة بملازمات الضريبة ذات الإعفاءات  
الضريبية وذلك من خلال التلاعب في أسعار التحويلات.  
وقد يلجأ المستثمر وبعد انتهاء مدة الحافز إلى رفع أسعار منتجاته مما يمكنه من  
الضرب على مجموع المستهلكين ويحصل لأرباحه.

انتيت الإجابات

د. خالد المحمد